الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير- البيض-

معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

من إعداد الطالب:

- تلي محمد عبد العزيز
- قرميط أسامة

تحت إشراف الأستاذ:

د.قصابي شعبان

نوقشت وأجيزت علنيا بتاريخ ../2023/06 أمام أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
موسي أسيا		المركز الجامعي نور البشير	**رئيسا**
قصابي شعبان		المركز الجامعي نور البشير	**مشرفا ومقررا**
صاكوشي حاسين		المركز الجامعي نور البشير	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما انه سميع قريب مجيب.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من قارن الله تبارك وتعالى برهما بتوحيده فقال "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" فيا رب أحفظهما وارحمهما واطل عمرهما واجعل جنة الفردوس مأواهم .

إلى إخوتي اشرف،عبد الكريم جمعني الله وإياهم ووالدينا في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

إلي أساتذتي الكرام وعلى رأسهم الأستاذ المشرف قصابي شعبان فجزاهم الله وجزي كل من علمني حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

إلى أصدقائي طارق وفؤاد وكل الطلبة الذين صادفتهم في مسيرتي الدراسية .

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته انه ولي ذلك والقادر عليه.

محمد

الإهداء

إلى التي فضلها عن نفسي، فهي التي ضحت من اجلي ،والتي لم أراها يوما ما تدخر جهدا في سبيل إسعادي دائما ،إلى أمي الحبيبة .

دائما ما نسير على دروب الحياة ،ويبقى معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه

فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة ،فلم أراك تبخل علي بأي شيء طيلة حياتي انه أنت والدي العزيز.

إلى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي فانا منهم وهم مني ..أخي وأخواتي الأعزاء

أهديكم هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى أن يمن علينا بعونه وتوفيقه .

أسامة

شكر وتقدير

وراء كل عمل ناجح توفيق من الله تبارك وتعالى فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ "قصابي" على كل ما قدمه من نصائح قيمة، وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل واسأل المولى عزوجل أن يزيده بهذا العمل درجات.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بوقتهم وجهدهم من أجل قراءة العمل وتقييمه.

كما يسعدني شكر جميع أساتذة المعهد كل باسمه واخص بالذكر الدكتور بوسالم واشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل حتى لو بكلمة طيبة شجعتني.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:.....

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والتقدير	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومستوياته	7
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي أهميته وأهدافه	7
المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي.	10
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي النمو الاقتصادي	18
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي قياسه ،وأنواعه	18
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	20
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	22
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي	29
المطلب الأول: حتمية التنويع في الدول النفطية	29
المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي ودورها في استدامة النمو الاقتصادي	32
المطلب الثالث: المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها	35
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لواقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	40
المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)	41
المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	41
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	46
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاقتصاد القياسي	52
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي	52

فهرس المحتويات:.....

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدارARDL للفجوات الزمنية المتباطئة	56
المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر	61
المطلب الأول: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة	61
المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة	66
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	74
قائمة المراجع	77
قائمة الملاحق	84
الملخص	88

قائمة

الجداول

قائمة الجداول.....

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	44
(2-2)	مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى غاية 2022	44
(3-2)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى غاية 2022	50
(4-2)	نتائج اختبار استقرارية المؤشر المركب.	62
(5-2)	اختبار استقرارية رأس المال الثابت.	62
(6-2)	نتائج استقرارية رأس المال الثابت بعد إجراء الفرق الأول	63
(7-2)	استقرارية رأس المال البشري.	64
(8-2)	نتائج استقرارية رأس المال البشري بعد إجراء الفرق الأول	64
(9-2)	نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الإجمالي.	65
(10-2)	نتائج اختبار استقرارية العمالة	65
(11-2)	نتائج اختبار استقرارية العمالة بعد اجراء طريقة المربعات الصغرى	66

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال.....

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر من 1997 الى غاية 2017.	45
(2-2)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.	51

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق .....

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	اختبار تحديد فترات او فجوات التباطئ الزمني.	67
2	اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.	68
3	استقرارية النموذج stability test	69
4	اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج	69
5	يمثل تباين البواقي TEST ARCH	70

مقدمة

عامة

تتعرض أسعار النفط لتقلبات على مستوى السوق العالمية، فعندما ترتفع أسعارها تزداد الإيرادات الحكومية، وبالتالي نفقات الدولة مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية، ويحدث العكس عندما تتدهور. حيث أن انخفاضها يؤثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة فغالبية اقتصاديات الدول العربية هي اقتصاديات نفطية لذلك نجدها اشد الدول تأثرا بالصدمات البترولية ،حيث شكلت فيها الجباية النفطية موردا هاما لتغطية النفقات العامة لكن الصدمات المتتالية والأزمات التي أصابت اقتصاد معظم دول العالم نتيجة انخفاض أسعار البترول أدى إلى حتمية تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق عدد اكبر من مصادر الدخل والتخفيف من الاعتماد على مصدر واحد لتفادي الأزمات في حالة انهيار قطاع معين ،فعندما يرتبط أداء الاقتصاد بإنتاج منتج معين فان انخفاض أسعار هذا المنتج سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر على العكس زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة يؤدي إلى توزيع الضرر.

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على عائدات المحروقات، والتي تشكل 60 % تقريبا من الناتج الداخلي الخام، كما أن الصادرات النفطية تفوق 96%من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى أن أكثر من 50% من الإيرادات العامة في الجزائر تأتي من الجباية البترولية وبالتالي اي تقلبات في أسعارها سينعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي ستوجب عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي.

ومما سبق ونظرا للأهمية البالغة الذي يؤديها التنويع في الرفع من معدلات النمو فقد كان محل اهتمام كبير من الاقتصاديين وكذلك محل دراستنا انطلاقا من الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة واقع واثر تنويع القاعدة الاقتصادية في مساهمة زيادة مصادر دخل جديدة، من خلال عدة مؤشرات سيتم استخدمها في قياس درجة التنويع، وتقييم أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

- إلى أي مدى نجحت الجزائر في تنويع قاعدتها الإنتاجية؟

- ما طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

الفرضيات:

- يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر بإجراء تغيرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد.

- لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى.

- العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي طردية في الأجل الطويل.

أسباب الدراسة:

يمكن تقسيم أسباب الموضوع إلى أسباب ذاتية أو أسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية: الميل الشخصي لهذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية: بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية باعتبارها مورد ناضب، وبالتالي يخضع لتقلبات السوق العالمية والتي تشهد اليوم صدمات متوالية. الأمر الذي أدى إلى ضرورة وحتمية البحث عن آليات بديلة تنعش الاقتصاد الجزائري لمواجهة الصدمات خاصة وان الجزائر تعتمد في إيراداتها على المحروقات كمورد وحيد.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية دراسة الموضوع في اعتبارها مهمة جدا في الاقتصاد الوطني حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات في معظم الدول وذلك باعتبار النفط مادة أولية ناضبة، كان لابد من البحث عن مصادر أخرى داعمة، وهذه الدراسة تبين كيفية تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات كمية يتم استخدامها لقياس درجة التنويع الذي يمكن أن يغير هيكل الاقتصاد الجزائري، ويحقق نموا اقتصاديا من خلال:

- بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية.
- عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي انطلاقا من تطور بنية وتركيب خمسة متغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة. قصد الوصول إلى هدف التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي، ومعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

صعوبة الحصول على مراجع تخص هذا الموضوع

حدود الدراسة:

من حيث الإطار الزماني تمت الدراسة من 1990 إلى غاية 2022،أما الإطار المكاني اقتصرت على دراسة واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتغطية الجانب النظري في دراستنا لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة ،واستخدام الأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الدراسات السابقة:

1. قريجيج بن علي، زايري بلقاسم، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2015)،مجلة التنمية الاقتصادية، العدد12، جانفي 2017 حيث أراد من خلال

هذه الدراسة معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة، الخدمات في التخفيف من أثار الأزمة التي خلقها تذبذب أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990-2015 وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل اثبت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل. حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41 %للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

2. ممدوح عوض الخطيب اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي ،المجلة العربية للعلوم الإدارية المجلد، العدد2،18 مايو2011 حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تبيان دور التنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع غير نفطي ،وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي،وارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية الفعلية من الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من الصادرات النفطية.

وضحت النتائج القياسية أن زيادة درجة التنويع ،صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع غير نفطي، ولكن ما استهدفته خطط التنمية لم يتحقق كليا ،فقد تزايدت درجة التنويع الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك تنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات.

3.كريم محمد قروف، قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016. تتمحور إشكالية الدراسة في معرفة درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد النفطي كمصدر أولي، وما هي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

أفادت نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر في الفترة (1980-2014)، بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري ،واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته وعليه فان تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لابد وان يواكبه تحقيق أهداف أخرى.

هيكل الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات والإشكالية المطروحة ،والإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته قسمنا دراستنا إلى فرعين رئيسيين:

الفصل الأول: سيتناول فيه الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الفصل الثاني: سيتم فيه ربط مؤشرات التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج قياسي لتبيان طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

والنمو الاقتصادي

تمهيد :

يعتبر التنويع الاقتصادي مسألة جوهرية خاصة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي أي الاقتصاد الذي تسيطر فيه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وهذا ما من شأنه أن يخلف اقتصادا رهينا لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم احتياطاتها وإنتاجها من جهة أخرى، ذلك ما يؤدي لحدوث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول ويعيق تنميتها.

لتفادي الاختلالات الناجمة عن الارتهان للمورد الواحد كان لزاما على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية وخصوصا تلك التي تعتمد اعتمادا رهيبا على العائدات النفطية أن تتدارك الوضع بإحداث تحولات جذرية وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها على كافة الأصعدة وعلى مختلف المستويات بما يضمن تحسين أدائها الاقتصادي وتنويعه وضمان استدامته وذلك بانتهاج نظام متكامل ومترابط يقوم على أساس التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومستوياته

يعتبر التنويع الاقتصادي إستراتيجية مثلى لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي أهميته وأهدافه

أولا.مفهوم التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره.

يعرف التنويع الاقتصادي: " على انه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه

العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1] ".

ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي" عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات"[2].

كما ومن ناحية أخرى ينظر إليه: " على انه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة ،وتطوير البني التحتية، والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي، كذلك يعني إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية /الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدا عن الاستخدام الحكومي".

وينصرف معنى التنويع إلى: " الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم[3]".

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفات السابقة " هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام[4] ".

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها[5]:

1- التنويع العمودي (الرأسي): هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط أخر كأسلاك كهربائية ،لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية.
2- التنويع الأفقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة.
3- التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة.
4- التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
5- التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة .

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية شبكة نبأ للمعلوماتية على الموقع، http://anaabaa.org/arabic /authorsarticles/ تاريخ الاطلاع 2018/03/23، ص3

[2] محمد كريم قروف ،قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9،العدد 2 ،2016،ص 638

[3] حامد عبد الحسين الجبوري،مرجع سابق،ص6

[4] عبد الرزاق بن علي،نجوى راشدي التنويع الاقتصادي:المفهوم والأهمية والمحددات،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول:بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،جامعة حمانة لخضر ،أيام 3/2 نوفمبر 2016،جامعة وادي سوف ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الجزائر ص3.

[5] نورالدين شارف إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،جامعة أكلي محند أيام 30/29نوفمبر 2016البويرة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الجزائر ص 7.

6- التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في أن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي ،له دور أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

ويمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و / أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع .
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن.
- ✓ تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير المواد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات المواد الأولية مثل النفط.
- ✓ مقاييس أخرى، مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات[1]

ثانيا. أهمية التنويع الاقتصادي: يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- ✓ يسمح التنويع الاقتصادي يجعل الاقتصاد اقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة.
- ✓ زيادة تحقيق اعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية.
- ✓ المساهمة في تحسين الاقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف.
- ✓ المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- ✓ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة.
- ✓ توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية.
- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- ✓ يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر المتعلقة بها التي تنتج عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل من النشاطات ،وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية.

---

[1] سليم العمراوي، يحيى سعيدي، مساهمة الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول المصدرة للمحروقات تحليل وقياس حالة الاقتصاد الجزائري سنة (2000-2015) مجلة دراسات، عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد61 ديسمبر 2017، ص121.

[2] إكرام حجاب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة تيبازة، 2020،ص232.

ثالثا.أهداف التنويع الاقتصادي: ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبنيها لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

- ✓ تأمين الاستقرار الاقتصادي وإكساب الاقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية ،والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية خصوصا.
- ✓ تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العملية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص.
- ✓ تحسين وتيرة التنمية وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة.
- ✓ الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- ✓ توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن ثم زيادة التصدير.
- ✓ الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- ✓ تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية.
- ✓ تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها ،وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في:تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

1- مستويات التنويع الاقتصادي

أولا/ تنويع الإنتاج: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين :

1- **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف[1].

2- جانب العرض: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات، والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك[2].

---

[1] بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07، العدد01، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر،2018، ص 332.

[1] احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015 ص 6.

[2] احمد البكر مرجع سبق ذكره ص 6

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدلات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال، مع وجود صلة وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات[3].

ثانيا/ تنويع التجارة الخارجية: هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك، بالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات، فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي، ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ومن جانب الواردات يكوون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.[1]

ثالثا/ تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

رابعا/ تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، و تتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراعي وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون[2].

خامسا/ تنويع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية[3]

---

[3] مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول :المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط جامعة 8ماي 25،26/1945 افريل 2017،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،ص4

[1] مرزوق أمال، مرجع سبق ذكره ص 4-5.

[2] مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدولي النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص3

[3] لعفيفي دراجي،بن الشيخ توفيق،تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول:المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8 ماي 1945 26/25 افريل 2017 كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الجزائر ،ص 4.

سادسا/ تنويع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى.

1- **صادرات المحروقات**: والتي تعتمد بشكل كلي على صادرات النفط.
2- **صادرات غير نفطية**: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية غير غذائية، ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في التحفيزات المالية ،التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية، لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية .

2 - محددات التنويع الاقتصادي: يرتبط التنويع الاقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله ،وتتمثل أهم محددات التنويع الاقتصادي في[1]:

- ✓ **حجم الاستثمارات**: تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسب التكوين الرأس المالي في الدولة، إذ أن انخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على زيادة حجم استثماراتها من اجل رفع درجة التنويع، وهو ما يوجب الدول على وضع استراتيجيات هادفة إلى تحسين البيئة الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، وذلك بالنظر لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدول المضيفة.
- ✓ **معدلات النمو الاقتصادي:** بحيث تساهم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الاقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.
- ✓ **سياسات التجارة الخارجية المطبقة:** فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا انه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.
- ✓ **درجة استقرار السياسات الكلية:** المقصود بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة استقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي طرديا.
- ✓ **الإدارة الحكومية الراشدة:** يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والإسهام بشكل اكبر في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة، وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.
- ✓ **دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك القيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- ✓ **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شانه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدماتية.
- ✓ **التكامل الاقتصادي:** حيث أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تسهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ **توفر الخدمات الأساسية المناسبة:** كالتعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات المواصلات والاتصالات بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية.

[1] خالد هاشم عبد الحميد،التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،المجلد 19،العدد1جامعة حلوان ،مصر،2018 ص 77.

- ✓ **الحوكمة:** تمثل النشاط التي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الأداء وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء من عمليات الإدارة حيث توفر الحوكمة الجيدة مزيدا من التنويع الاقتصادي.
- ✓ **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** لها دور بارز في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الاقتصادي، حيث تشير اغلب الدراسات إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب ندرة الموارد ،فالتنويع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها ،كما أثبتت الدراسات أيضا أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، بالإضافة إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وارتفاع نسبة المشاكل الداخلية والحروب الأهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط والتي تؤثر على التنمية الاقتصادية ،والتنويع الاقتصادي هو الوسيلة المثلى والوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع.
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال الحصول على التمويل.

المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة ،منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (disperion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز (concentration) كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال– هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة ومنها تنويع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (unctad) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي[1]:

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- ✓ مقدار التركز في الصادرات.

وفي ما يلي تعريف موجز للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع :

1- معامل التركز concentation: يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وابسطها ويحسب بالصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{k-1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

حيث :

x_k: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) ويمثل على المحور الأفقي.

y_x: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي.

n:يمثل عدد القطاعات.

[1] ممدوح عرض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير نفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد2، الكويت،2011، ص211.

2- **مؤشر هرفندال – هيرشمان:** يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، فهو يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه وقد صمم هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين ،ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالي :

$$h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث :

h.h: مؤشر هيرفندال – هيرشمان

n تمثل عدد النشاطات

Xi قيمة المتغير في النشاط i

X القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات .

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد، وإذا كان مساويا للواحد فان مقدار التنويع يكون معدوما.

كما تعد القيم المرتفعة للمعامل، أي عندما تكون قيمته قريبة للواحد دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.

3- **مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur-cossouv):** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_I^2 X B_I^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2} X \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث أن:

(xi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس .

(βi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة .

Cos يستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

4- **مؤشر تركز الصادرات:** يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف (diversification index)حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي[2]:

$$Dj = \frac{\Sigma_I |H_{IJ} - HI|}{2}$$

[1] احمد ضيف، اثر السياسيات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 3الجزائر - 20152014ص 197.

[2] محبوب بن حمودة، عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الجزائر 3/2نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الجزائر.

(H_{ij}) تمثل صادرات السلعة I من إجمالي صادرات الدولة j.

(H)تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (1-0) بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي محدداته ونماذجه

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا، وهي المسالة الأولى التي تطرق إليها الاقتصاديون الكلاسيك بالأول وتظهر من خلال نظريات كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس، ثم جاء بعدهم النيو كلاسيك أمثال شومبيتر الذي اهتم بالابتكارات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكينزية والنموذج الذي يعد من أهم المحددات التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي، إلا انه يبقى نموذج سولو والنماذج التي أتت من بعده هي التي أعطت للنمو الاقتصادي التفسير الأقرب للواقع.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

ويضم مفهوم النمو الاقتصادي تعريفه وقياسه ،وأنواعه وكذا عناصره كالتالي:

أولا / تعريف النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي[1].

ويتضمن التعريف السابق ثلاث نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

ثانيا / قياس النمو الاقتصادي: يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة .ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائعة في الاقتصاد العالمي الحالي[2].

ثالثا/ أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي[3]:

1- **النمو التلقائي Spontanous Growth**: ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي ،ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص ،أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأس مالية.
2- **النمو العابرTransient Growth**: وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه .
3- **النمو المخطط Planned Growth**: ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ،ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر ،ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

رابعا/عناصر النمو الاقتصادي: توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي.

1-العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع و خدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما ذلك من اثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا)[1].

---

[1] سحر عبر الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2014ص ص 79-80.

[2] قرود علي وكيحل عبد الباقي، مرجع سبق ذكره ص 3.

[3] حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان 2013، ص 134-135.

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر 2013-2014 ص (43-42).

2-تراكم رأس المال: يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى[2].

3-التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات اقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي كما يمكن تعريفه على انه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى معيشة السكان[1].

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي

أن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فان تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة بحيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تنقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويمكن إيجازها في ما يلي:

أولا/ العوامل الاقتصادية: هناك خمسة عوامل اقتصادية وتتمثل في:

1- **كمية ونوعية الموارد البشرية**: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان، وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي اكبر وبالتالي زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي[2].

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مبلغ وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية في العمل.
- ✓ كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة اقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية وذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكرة.

---

[2] حداشي حكيم، اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر 2013-2014 ص 56.

[1] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره ص 43.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره ص 110.

2- **الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات ... الخ[1].

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة ،فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- **تراكم رأس المال**: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأس مالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبني التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع عن النشاطات الاستثمارية[2].

4- **التخصص والإنتاج الواسع**: انم بدا التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به ادم سميث منذ عام 1776 م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصادي بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون اقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق[3].

5- **البيئة الاقتصادية**: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ،ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي معا[4].

6- **التقدم التكنولوجي**: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فان التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[5].

ثانيا/ العوامل غير اقتصادية: تلعب كل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل غير اقتصادية في ما يلي[6]:

1- **انتشار التعليم**:انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع وهو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد jk garlbtaiter في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشارwalter krause إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحسب سينغر singer الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج

---

[1] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره ص 111.

[2] علي جدوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جايس الزمان، الطبعة الأولى 2010، الأردن 2009،ص 44.

[3] علي جدوع الشرفات ،مرجع سبق ذكره ص 45.

[4] المرجع نفسه .

[5] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص 112.

[6] معط الله أمال، أثار السياسية المالية على النمو الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015/2014 ص 124.

عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فان التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، والذي بدوره يحدد تقدم البلد.

2العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد ،وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي.

3العوامل الاجتماعية: يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية ،التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لأخر .

على سبيل المثال دول أوروبا العربية والثروة الصناعية التي رافقها ظهور اكتشافات واختراعات، وتتغير المواقف والقيم مما أدى إلى زيادة في عرض رأس المال وتطوير الكفاءات على عكس الدول النامية التي تقودها العادات التقليدية التي أضحت عائقا في تنميتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، وذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، وبالتالي بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، بحيث تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجمعات الاقتصادية، من ذلك تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، ومسعى كل هذه النظريات البحث عن النمو المتوازن إما في المدى البعيد أو المدى القصير.

أولا/النظرية الكلاسيكية: وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها[1]:

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- ✓ ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- ✓ الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.
- ✓ الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

تضم هذه النظرية أراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو ومالتيس وغيرهم:

1- **ادم سميثAdam Smith**: يعتبر بان العمل هو مصدر لثروة الأمم وان تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل، كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه[2].

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة اللوكة، على الموقع www.akukah.net، تاريخ الاطلاع: 2018/04/01.

[2] بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2009/2008 ص 48

2- **دافيد ريكاردوDavid Ricardo**: بعد تحليل ادم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود وانتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة آي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، كما أعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز
على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

3- **مالتوس Robert Malthus**: طرح توماس مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث انه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، ويرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع، وفي كتابه الثاني حول "مبادئ الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[2].

ثانيا/ النظرية النيو كلاسيكية: تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليها قروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر، سنتعرض فيها إلى النموذج جون مينارد كينز، وكل من هارود دومار وروبرت صولو.

1- **جون مينارد كينز**: يعتبر جيمس ميد j.e.meade من أنصار النيو كلاسيك إلى ابعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وان هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي، رأس المال K، العملL والأرضR، مع الزمن t، من أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي[3]:

- ✓ اهتم كينز بالاقتصاد الكلي.
- ✓ تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو، وعرف الطلب الفعال على انه الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.
- ✓ اوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق عليها مصطلح المضاعف، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يأتي:

$$M=\frac{1}{1-MPC}=\frac{1}{MPS}$$

حيث MPCالميل الحدي للاستهلاك .

MPS الميل الحدي للادخار .

- ✓ أكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس الكلاسيكيين .

2- **هارود دومار**:يعتبر نموذج Harrod-Domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، وهذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر

---

[1] بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012، أطروحة دكتورة غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 55.

[2] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص99.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج –استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الاردن 2011 ص ص 107،108.

في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج[1] .

وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

- ✓ غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- ✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ✓ تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ✓ الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- ✓ وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية ،كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

3- **روبرت سولو**: بسبب نقط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود– دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال احدهما محل الأخر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، ومن الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل سوف يرتفع، ووفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس[2]:

$$y=A.F(KL)$$

حيث تمثل y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني،و k مستوى رأس المال وL مستوى العمل.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغنى بين الدول، حيث افترض أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة، وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم[3].

ثالثا/ النظرية الحديثة للنمو: جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل من جوزيف شومبيتر وروستو.

1- **جوزيف شومبيتر**: يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام 1911) وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية[4]:

- ✓ المنظم ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.
- ✓ الابتكارات وذلك من خلال التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة تأخذ الأشكال التالية: اختراع سلعة جديدة، أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة.
- ✓ الاستثمار – الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار تقوم به سواء الطبقة العاملة أو الرأسمالية، وقسم الاستثمار إلى نوعين:

---

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات) دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، الأردن، 2007، ص 74.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص111،110،109.

[3] دليلة طالب، قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد4 ،2015/9،ص 142.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 70،69.

- ✓ استثمار تلقائي: يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات.
- ✓ استثمار محفز:يعتمد على الأرباح.

وفي تحليله للنمو افترض أن الاقتصاد يتم في الشروط الآتية: العمل في ظل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وجود فرص استثمارية

2والت روستو: يوضح أن مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل وهي:

2-1مرحلة المجتمع التقليدي:يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعا للتكنولوجيا المتخلفة.

2-2مرحلة التمهيد للانطلاق: تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة، وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله بالمجال الصناعي.

2-3مرحلة الانطلاق: تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو في التغيرات التالية:

2-3-1ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.

2-3-2ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

2-4 مرحلة الاندفاع نحو النضوج: تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما، تتميز بالتقدم التكنولوجي والتنظيم في العمليات الإنتاجية.

2-5 مرحلة الاستهلاك الوفير: تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إنتاج سلع وخدمات استهلاكية، ويمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بيم مرحلة والمرحلة التي تليها[1].

يرى معظم الاقتصاديين أن روستو فشل في تحليلها لصعوبة التفرقة بين المراحل بوضوح

رابعا/ النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي: ظهرت نتيجة أدائها الضعيف في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل وعجزها في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، وبالتالي جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا خارجيا، ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج Paul Romer في سنة 1986، ونموذج R.Lucas في السنة 1988 ويفترض النموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، وأول اختبار للنظرية هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية.

من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

1نموذج Lucas: يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي[2]:

$$h^* = B(1-U)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، وإما(1-U) فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و B مقدار الفعالية ومنه:

[1] عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر 2015-2016.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ص 80.

$$\frac{h^*}{\mathrm{h}} = \mathrm{B}(1-\mathrm{u})$$

أما دالة الإنتاج cobb –dauglas فتأخذ الشكل التالي :

$$\mathrm{Y}== k^{B}(HL)^{1-b})$$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h هنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو،حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد (1-U)

ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

2نموذج Romer:حسب Romer فان الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، تكلفة انتقالها شبه معدومة، وبالتالي تكون تكلفتها في أول إنتاج لها مرتفعة وفي حالة نسخها تنخفض التكاليف.

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$\mathrm{Yt}=\sum_0^{Nt} kit^{x}\, di$$

حيث : Nt تشمل أنواع متعدد للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه kitوحدة من رأس المال، وبالتالي فان المخرون الكلي لرأس المال ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي[1]: $\mathrm{Yt}=N_t^{1-x}k_t^{x}$

نستنتج أن النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد وعلى مستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية التي يحدد على أساسها درجة تقدم أو تخلف الدول، لهذا اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي إذ تسعى إلى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير من اجل زيادتها

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

تتميز بعض الدول باعتمادها المفرط على مورد واحد خاصة الدول العربية وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة لابد من انتهاج سياسات أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل التركز والاعتماد على مورد واحد لتخفيف المخاطر وتوزعه على عدة قطاعات والاستغلال الرشيد للنفط لتحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة حيث تباينت استراتيجيات التنويع من بلد إلى أخر منها ما اعتمد على قطاع الزراعة كرائد ومنها ما اعتمد على قطاع السياحة ...الخ باستخدام ميكانيزمات مختلفة سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: حتمية التنويع في الدول النفطية

في سياق البلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية، لاسيما الدول النامية، فالتنويع الاقتصادي قد يساعد في معالجة عدد من القضايا الاقتصادية، ويمكن أن يساعد على التصدي لتأثير ظاهرة المرض الهولندي على الموارد الطبيعية، حيث أن بعض الدول تعتمد على النفط والمعادن المتميزة بتقلبات أسعارها وبالتالي تنعكس أثارها على باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي، كما أن التنويع يمكن أن يساعد في استقرار التمويل العام وأخيرا تواجه بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية استنزاف هذه الثروات مع الوقت بحيث يكون التنويع احد الاستراتيجيات القليلة

[1] ساعو باية، مرجع سبق ذكره ص 111.

المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية (وقد أكدت الدراسات التي قام بها كل من أوتي Auty 1988،1993،همفريز Humphrey، ساكس وستيغليتز Stieglitz and Sachs، 2007 ،غيلب Gelb،2010) حقيقة ذلك[1].

أولا/ خصائص البلدان النفطية: يمكن تلخيص الخصائص المتجذرة في البلدان النفطية والتي لها أثار مترتبة على الصعيد الكلي في النقاط التالية:

1.اقتصاديات المورد الواحد النفط: تعتمد البلدان العربية النفطية في مجمل أنشطتها الاقتصادية على إيرادات إنتاج النفط، بحيث يمثل عنصرا رئيسيا للإيرادات الجارية وكذلك تعتمد عليه معظم الدول النفطية تقريبا بشكل كلي في تمويل نفقاتها الجارية، كما أن النفط يتأثر بمجموعة من العوامل تكون داخلية وخارجية، فالمشكل يكمن في العوامل الخارجية فهي التي تحدد حجم إنتاجه وأسعاره باعتباره يخضع لأسعار الأسواق العالمية وبالتالي تحديد إيرادات هذا المورد[2] .

2.**اختلال البنية الهيكلية للاقتصاديات العربية المصدرة للنفط**: في كل من هذه البلدان، النشاط الاقتصادي، الإيرادات الضريبية، عائدات التصدير والعملات الأجنبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط إلى حد كبير ،وذلك على مستوى[1]:

1-2 النشاط الهيدروكربوني والأنشطة الحكومية:(التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط) يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ماعدا في الجزائر والبحرين واليمن والإمارات العربية المتحدة، ففي ليبيا على سبيل المثال الحصة غير النفطية وغير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي تمثل $\frac{1}{6}$ من الناتج المحلي الإجمالي، ففي البلدان النفطية حتى في القطاعات غير نفطية فهي تعتمد على النفط بصورة كبيرة باعتباره مصدر رئيسي لصناعة القيمة المضافة في البلدان المصدرة للنفط على سبيل المثال البناء في بعض البلدان.

2-2 الإيرادات المالية: حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع البلدان، ففي عام2014 تراوحت حصة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات 47 % في اليمن 94% في العراق وبلغت المتوسط 77% في مجموعة الدول النفطية.

3-2 الصادرات: بالمثل، في جميع البلدان باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعد النفط أهم سلعة في الصادرات ويمثل النفط أكثر 80% من إجمالي الصادرات وذلك في نصف بلدان المجموعة، وأكثر من 60 %في كل منها باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

3.عدم التناسب بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي: في عام 2014، حيث كان النمو السكاني متفاوتا في معظم الدول العربية ماعدا التي حطمتها الحرب، حيث كان النمو سريعا نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة نسبيا في العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط، وبالتالي التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما ينتج عنه خلل راجع إلى بنية الهيكل الاقتصادي للبلدان[2].

---

[1] Anar ahmadov."political déterminants of economic diversification in Natural Resource –rich developing contries ,oxfords ,UK, May,2012,page -02.

[2] ناجي بن حسين، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد- قراءة في التجربة النرويجية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8ماي 1945، يومي25 و 26 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 142.

[1] باهي موسى وروابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5،ديسمبر 2016، الجزائر،ص 143.

[2] باهي موسى وشعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة لعنة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط – عرض تجارب رائدة، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل

4.هيمنة القطاع العام على التوظيف الذي يمول من خلال عائدات النفط المتقلبة وغير متجددة :يستحوذ القطاع العام في معظم البلدان العربية النفطية على نسب عالية من العمالة على سبيل المثال العراق والجزائر 40% حيث أصبح المصدر الرئيسي لتركز الوظائف على عكس الدول الأخرى التي تمثل نسبة الوظائف المتوفرة في القطاع الخاص 90% وتمول معظم التكاليف المالية للوظائف الحكومية من خلال عائدات النفط المتقلبة[1].

5.ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي: على الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما اكبر من غيرها في تنويع اقتصادياتها، فان معظم المؤشرات كالتعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط اقل مما عليه في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة ،بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع في مناطق أخرى، حيث أن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانيا/ مخاطر اعتماد الدول على الريع النفطي: إن اعتماد الدول العربية النفطية على قطاع وحيد دون باقي القطاعات لتوليد الدخل، يفرض عبئا كبيرا على اقتصادياتها ويعرضها لخطر التركز والذي تتمثل أخطاره في ما يلي:

- ✓ تعرض الاقتصاد الوطني لسلسلة حركات مد وجزر في النشاط البترولي حسب تغيرات حالة الأسواق الدولية، هذا التذبذب في العوائد النفطية، ومن ثم القطاعي، يؤثر على حصيلة الأجنبي وميزان المدفوعات ومقدرة الاقتصاد على استيراد معدات وواردات سلعية والمتطلبات الأخرى لتنفيذ الخطط التنموية.
- ✓ وجود نوع من الازدواجية الاقتصادية متمثلة في وجود قطاع نشط للتصدير مع وجود قطاعات اقتصادية متخلفة.
- ✓ ينشا اختلال هيكلي في الإنتاجية القطاعية وفي دخول عوامل الإنتاج، فهيمنة احد القطاعات يعني ارتفاع إنتاجه، وهذا ينعكس في ارتفاع الدخل في ذلك القطاع، ومثل هذا الاختلال يحتم ضرورة تدخل السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل القطاعي لدعم القطاعات الأقل إنتاجية.
- ✓ يفرض مثل هذا التركز أعباء متمثلة في الأمن الاقتصادي للخطر وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية وإيجاد سلع بديلة وارتفاع حدة التنافس بين صادرات هذه الدول مما يعرض رفاهية البلدان للعديد من المخاطر.

المطلب الثاني: سياسات التنويع ودورها في استدامة النمو الاقتصادي

نظرا للأوضاع التي تمر بها اقتصاديات الدول النفطية في ظل تدهور العديد من المؤشرات التنموية بفعل انخفاض أسعار المحروقات، بات لزاما على هذه الدول تحقيق الإقلاع الاقتصادي بعيدا عن الريع النفطي.

يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية مستدامة في الوقت الراهن الشغل الشاغل لجميع الدول خاصة الدول النفطية التي تسعى لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، غير أن هذا المطلب

انهيار أسعار النفط، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25و26افريل، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،ص15.

[1] باهي موسى وشعابنية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] باهي موسى وروانية كمال، مرجع سبق ذكره ص 145.

الاستراتيجي لم يعد من السهل الوصول إليه والحصول عليه في ظل تدهور أسعار النفط وتبعية اقتصاديات هذه الدول لقطاع المحروقات الذي يعد مرتكز اقتصادياتها، حيث أصبح لزاما على هذه الدول تبني مداخل حديثة ومبتكرة لتحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي بعيدا عن التبعية المستدامة للريع النفطي بما في ذلك دعم القطاعات الرائدة والبديلة لتحقيق هذا العرض والتي من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية وغير النفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي ،من الآليات المتبعة لتحقيق التنويع نجد القطاعات التالية:

أولا/ القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي

1. **دور الزراعة في التنمية الاقتصادية**: يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومتطلباتها في الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية[1]:
   - ✓ توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من خلال رفع الإنتاجية الحديثة
   - ✓ توفير الموارد النقدية من خلال إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهه لأغراض التصدير.
- ✓ توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى: من خلال تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ✓ تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.
- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من خلال رفع الإنتاجية الحديثة.
- ✓ توفير الموارد النقدية من خلال إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهه لأغراض التصدير.
- ✓ توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى: من خلال تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ✓ تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.

2. **علاقة القطاع السياحي بالتنمية:** لها دور في التأثير على عنصر التنمية الاقتصادية من خلال التأثير المتبادل بينها يتحدد الدور في النقاط التالية[2]:
   - ✓ تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني.
   - ✓ توفير عملات أجنبية.
   - ✓ خلق فرص عمل جديدة.
   - ✓ استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
   - ✓ تنمية المناطق الريفية.
   - ✓ تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، من خلال تدفق رؤوس الأموال أجنبية مستمرة في مشاريع استثمارية.
   - ✓ زيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة الدخل وعليه زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.

[1] وعراب علي وفقير سامية، القطاعات الاقتصادية المرافقة لقطاع المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحرقات، جامعة اكلي محند، 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2] صبايحي نوال ونايلي دواودة أمان، السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية – حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

- ✓ إعادة توزيع الدخل: تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوفر على مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ، الجبال ..الخ.
- ✓ التشغيل: خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومنسق النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

ثانيا/ الميكانيزمات: وتمت عملية التوزيع بإتباع ميكانيزمات مختلفة لها دور هام في تحقيق النمو من بينها:

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي: ترتبط بحجم العمالة المستخدمة، وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم وحجم الإنتاج، يختلف تعريفها من بلد إلى أخر، تؤدي دورا تنمويا هاما في عملية التنمية وذلك من خلال:

- ✓ تنويع مصادر الدخل من خلال عملية إحلال الواردات وتشجيع المشروعات الكبيرة للمؤسسات من خلال تزويدها بالمدخلات للتمكن من التصدير بحيث يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الجمالي.
- ✓ خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية ودعم القيمة المضافة ومن ثم تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات[1].
- ✓ المساهمة في التشغيل.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة ،فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلغي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة مع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[2].
- ✓ تدعيم الميزان التجاري وتنشيط حركة الصادرات: غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض المنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا، كما تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعداد وتركيب الميزان التجاري، المحلي، وبالتالي تؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول خاصة النامية[3].

3.دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي: هو القطاع الذي يمثل أصحاب المصلحة الخاصة والذي يتألف من ثلاث جهات فاعلة: الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة وهي التي تتداخل فيما بينها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

- ✓ يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة القيمة المضافة والرفع من الناتج الداخلي الخام ،بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الصادرات خارج

---

[1] حمادي خديجة ونوارة إيمان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني :حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند،30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2] زوقاغ جمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان تحديات الجزائر نموذجا،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة محند 30/29نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[3] ايت عكاش سمير ومعمري نارجس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2] بوزرب خير الدين وعريس ع

المحروقات، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه[1].

- ✓ هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث انه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا المنافسة السائدة في السوق فان الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الريع ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل[2].

المطلب الثالث: المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادياتها

هناك العديد من الدول النفطية التي بادرت في تبني استراتيجيات التنويع خاصة بعد ظهور أزمات في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار المحروقات من بين هذه الدول :

أولا/ تجربة النرويج: العوامل التي ساعدت النرويج على نجاح النموذج النرويجي نذكر منها:

- ✓ التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على كل القرارات التي تمس اتجاه و زخم عمليات النفط.
- ✓ توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط، و إنما جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.
- ✓ التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العاملة للاستفادة من تجاربها و خبراتها المختلفة
- ✓ الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة، ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من الجهة الأخرى.
- ✓ تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- ✓ التزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دول الشركات الوطنية من جهة و دور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- ✓ النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط و السلطات الحكومية.
- ✓ التركيز على تحقيق اعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن، والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 بالمائة إلى 45 بالمائة.
- ✓ التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- ✓ تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في قطاع النفط عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي[3] .

ثانيا/ تجربة ماليزيا: شمل تنويع النشاط الاقتصادي الماليزي تدخلا كبيرا من طرف الدولة وذلك لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، كما أنها اعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، وقد نجحت ماليزيا في عملية التنويع الاقتصادي من خلال:

---

[1] بوزرب خير الدين وعريس عمار، تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ، جامعة اكلي محند، 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2] عمري عائشة وكروش محمد أمين، دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة الأعمال الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة اكلي محند ،30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[3] بن ناصر أمال وبورصاص وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 26/25/1945افريل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهارتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية و عدد من صناديق التعليم الأجنبي التي تدعمها الدولة.

وفي نفس الوقت استهدفت ماليزيا تنمية مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباجتماع هذه العوامل تحقيق تنويع في صادراتها وذلك بمساهمة إيرادات الموارد الطبيعية والنفط لتحقيق هذا التحول، إضافة إلى سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إنجاح تنويع النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا/ تجربة المملكة العربية السعودية: تعتمد المملكة العربية السعودية شانها شان اغلب الدول العربية في مداخليها على المحروقات، حيث تشكل صادراتها 90 بالمائة من النفط بالرغم من ثرواتها الهائلة إلا أنها توجهت إلى سياسة التنويع الاقتصادي التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي للمملكة منذ انتهاجها .تبنت المملكة العربية السعودية خطط تنموية خماسية تمثلت في:

تنويع الموارد الاقتصادية: وذلك من خلال تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، والذي يزيد من الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي.

التنويع في النشاطات الإنتاجية: وذلك من خلال :التنويع في الصادرات الغير نفطية، والتي تتمثل في الكيماويات والمواد البلاستيكية والمواد الغذائية...الخ[2].

رابعا/ تجربة الإمارات العربية المتحدة: تتميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد يعتمد بشمل كلي على القطاع النفطي من خلال إنتاج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق العالمية، وقد أدركت خطورة هذا الوضع مما دفعها إلى بذل جهود في تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ومن أهم القطاعات:

- ✓ قطاع الطاقة الذي يلعب دورا هاما في قيادة عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفر العديد من الصناعات.
- ✓ قطاع العقارات وخدمات الأعمال: باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال من ابرز المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص.
- ✓ قطاع النقل والتخزين والاتصالات: أولته الدولة اهتماما متميزا حيث ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة.
- ✓ قطاع السياحة: حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10 بالمائة في المتوسط على مدار السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وصلت الإيرادات السياحية في نهاية عام2010 إلى 22.2مليار دولار.
- ✓ قطاع الخدمات الحكومية: حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية من خلال الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحة وتوفير الرعاية الاجتماعية...الخ.

تعد من أكثر التجارب نجاحا في العالم، حيث تعد نموذجا يحتذى به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل ولمساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1] باهي موسى وشعابنية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

[2] المرجع السابق، ص 15.

[3] قعيد لطيفة و قويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس: حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر، 3/2نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

خلاصة الفصل:

لابد من أن الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش و عرضة لمشاكل و عراقيل عدة، و لتفادي هذه الأخطار وجب على الدول النفطية و لاسيما النامية منها التي تدور في حلقة مفرغة ألا و هي حلقة النفط التقليل من الاعتماد المفرط على النفط.

حيث تطرقت الدراسة إلى الجوانب النظرية لكل من التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في محاولة إيجاد العلاقة بينهم، خاصة بعدما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد لأسعار البترول، مما جعل حتمية التوجه إلى سياسات التنويع لمواجهة الأزمات، و إلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول النفطية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها والاستفادة منها و محاولة تطبيقها في الجزائر.

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية لواقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022-1990

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي و الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي، في الفصل السابق، حاولنا في هذا الفصل تحليل كل من التنويع و النمو الاقتصادي في الجزائر و إعطاء صورة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)و ذلك بالاعتماد على ما تمليه علينا نظرية الاقتصاد القياسي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الاقتصادية،و حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية الاقتصاد القياسي، و للإلمام بهذه الجوانب سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحليل واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، اما المبحث الثاني دراسة الاقتصاد القياسي،وفي ما يخص المبحث الثالث سيتطرق الى بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

تسعى كل دولة سواء ريعية أو غير ريعية إلى تنويع اقتصادها، حيث تختلف سياسات التنويع من بلد إلى أخر، هناك من حققت أهدافها وهناك من لم تصل بعد إلى مستوى مقبول من التنويع، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الآليات التي انتهجتها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي والخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

أولا/ إجراءات ترقية الصادارت خارج المحروقات: إن ترقية الصادارت خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، و لهذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شانها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما اجبر السلطات بان تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي[1].

1- إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية:عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة1989 حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:

- تخفيض عجز الميزانية:في البداية يمكن ان يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الانفاق العام بما في ذلك الإعانات.

- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.

- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.

ومن اجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في:

-القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام الاسعار، يخضع لعدة مقاييس ابرزها حالة العرض والطلب

- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 و ذلك من خلال :تبني نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين وتجار المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف.
- المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصات و التدخلات الإدارية.
- إعادة جدولة الديون.
- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعب بموجب التعليمة رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12.

وبالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجازئر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2-سياسة سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبيتها على الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية و الداخلية والخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة ،لقد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب و هذا الهدف[2].

3- الإجراءات الجبائية: قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتضيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، و ذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادارت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني[3].

---

[1] منوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسة العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،وهران الجزائر،2012/2011ص ص 209- 210.

[2] بلقلة ابراهيم، مرجع سبق ذكره،ص ص 164-165 .

[3] قاسمي لخضر،اثر الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الحاج لخضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير باتنة،الجزائر 2014/2013 ص 64 .

4- الإجراءات الجمركية: اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادارت على المستوى الداخلي ترمي الى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون[1].

ثانيا/ إجراءات متعلقة بالاستثمار: اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لابد أن يتم من خلال الكثير من الإصلاحات و الخيارات تتمثل في:

1- **إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، واهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر[2]:

1-1-اصدار قانون النقد والقرض في 1990:دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

1-2- قانون تطوير مناخ الاستثمار والياته لسنة 2001: الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2- تشجيع القطاع الخاص:افرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي[3]:

2-1- امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والمواد الأولية،فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

2-2- امتيازات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.

2-3- الامتيازات المالية: وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

2- **تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**شهد قطاع (م ص م)في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص و التي تعتبر
الم ص و القاعدة الأساسية له، كما أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، و تجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات و

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] رحايلية بلال،جابر مهدي،تنمية الصادرات خارج المحروقات كالية للاقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات –حالة الجزائر–مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات،30/29نوفمبر 2016، جامعة اكلي محند،الجزائر ص13.

[3] شيخي بلال،رحيم سعيد،حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الاعمال لانجاح السياسة التنموية في الجزائر ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولى الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات،30/29نوفمبر 2016جامعة اكلي محند،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ص 6.

اعتماد برامج لدعم و ترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات[1].

اختلفت التعاريف المعطاة للم ص م و ذلك لاختلاف المعايير التي تقوم عليها هذه التعاريف و يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

معيار التصنيف / نوع المؤسسة	عدد العمال (عال)	رقم الاعمال (دينار)	الحصيلة السنوية مجموع الميزانية (دينار)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	اقل من 20 مليون	اقل من10 ملايين	مؤسسة تمتاز بالاستقلالية
مؤسسة صغيرة	من 10الى 94	اقل من 200 مليون	اقل من100 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 الى250	02-200 مليار	100-500 مليون	

المصدر: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم:(2-2) يمثل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى غاية 2022

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
مؤشر التنويع الاقتصادي	0.95	0.95	0.92	0.93	0.91	0.87	0.94	0.94	0.94	0.95	0.89
السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
مؤشر التنويع الاقتصادي	0.85	0.88	0.95	0.98	0.95	0.98	0.97	0.93	0.81	0.82	0.72
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
مؤشر التنويع الاقتصادي	0.69	0.69	0.68	0.61	0.92	0.94	0.91	0.91	/	/	/

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات متاح على http://www.ons.dz

المنحنى رقم: (1-2) يمثل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر من 1997 الى غاية 2017.

[1] فراح رشيد،زميت لخير،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة التنويع الاقتصادي،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات ،30/29نوفمبر 2016 جامعة اكلي محند،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،ص ص 76.

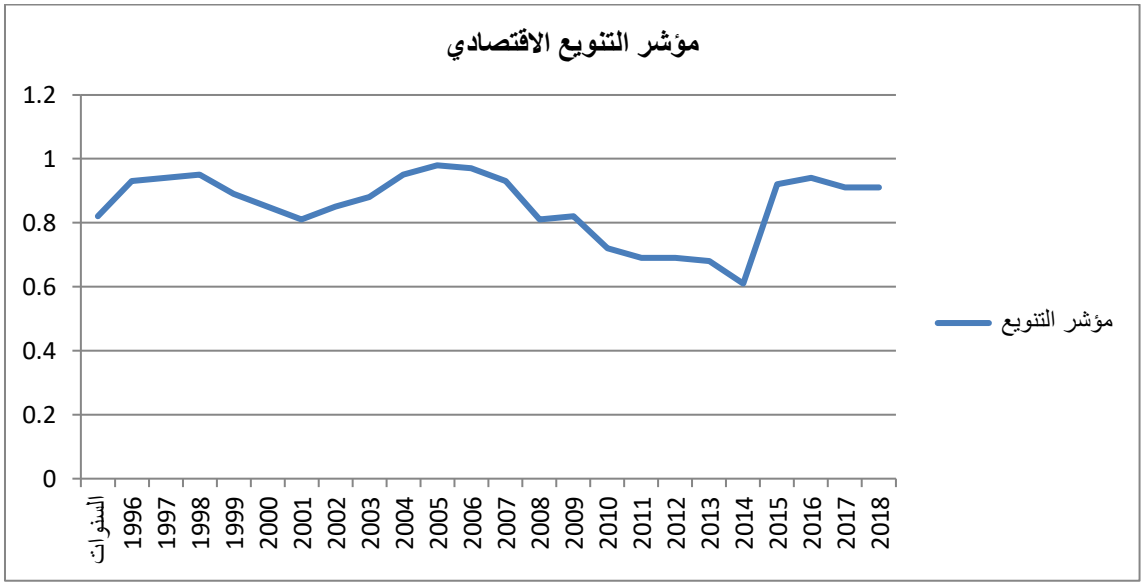

المصدر: من اعتماد الطلبة بالاعتماد على مخرجات جدول مؤشر التنويع الاقتصادي

من خلال الجدول نلاحظ ان قيم المؤشر قريبة من الواحد الصحيح وهو ما يدل على عدم وجود سياسة التنويع الاقتصادي.

كما نلاحظ تراجع ملحوظ لقيم المؤشر خلال الفترة 2011-2015 نتيجة تراجع اسعار البترول المتأثر بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي مما ساهم في انخفاض صادرات البترول من إجمالي الصادرات.

المطلب الثاني: تحليل واقع و تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطوارت هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بسعي المؤسسات النقدية و المالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

اولا/ برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995:طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع إلى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

1-برنامج الاستعداد الائتماني الأول :من 31ماي 1989 الى 30ماي 1990:في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه ، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9% سنة 1989 اين انخفض سنة 1988 بنسبة3.8% ، و هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة[1].

2-برنامج الاعتماد الائتماني الثاني:من 3 جوان 1991 الى 30 مارس 1992:لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية

[1] معط الله امال،مرجع سابق،ص 236.

من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي،وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في21 افريل 1991،واتفقت معه على بعض الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك للمركزية .

- تخفيف قيمة سعر الصرف و إعتبار للدينار الجزائري.

-تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.

- تشجيع انواع الادخار و التخفيض من الاستهلاك تحرير أسعار السلع والخدمات و الحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

وقد تحققت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

-انخفاض المديونية الخارجية من 28.379% مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991ثم الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين، حيث انتقلت من 73.9%سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992

-تحقيق فائض في الميزان التجاري و الذي بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73 مليار دولار و الواردات ب 8.3 مليار دولار.

ولكن مع حلول سنة 1993،سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج،أي بنسبة 7.4 %من إجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991،وكذلك الى المساعدات الممنوحة الى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992 وهذا إضافة إلى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار اسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.7 دولار للبرميل سنة 1992الى 17.65دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82دينار الى 23.25 دينار لنفس الفترة، وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة،والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

3- برامج التثبيت افريل 1994 الى مارس 1995:تهدف هذه السياسة إلى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي و صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميازن المدفوعات في أن واحد[2].

ثانيا/ برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من اجل إنعاش الاقتصاد و الانتقال إلى اقتصاد السوق.

1-اهداف برنامج التصحيح الهيكلي: ركز البرنامج على تحقيق ما يلي :

- تحقيق نمو خارج المحروقات على الأقل 5% و على مدار ثلاث سنوات مقبلة، و هذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب شغل.
- تحقيق الاستقرار المالي.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم على بعض السلع.
- التحكم في التضخم .
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

[1] مرجع نفسه، ص ص 137- 136.
[2] كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص213.

- تحقيق توازن ميازن المدفوعات.
- تشجيع القطاع الإنتاجي.

2- نتائج برنامج التصحيح الهيكلي: تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل في:

- بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية، ويعود الفضل بشكل رئيسي إلى قطاع المحروقات، الفلاحة، و بدرجة اقل من قطاع البناء والأشغال العمومية و الري.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من اجمالي الانتاج الخام سنة 1996، 1.3% في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر ب 1.4% في سنة 1995، و يعود الفضل في ذلك الى الارتفاع النسبي في أسعار البترول.
- انخفاض معدلات التضخم وذلك راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة، و انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ارتفاع الإيرادات، بالإضافة الى تحسين ميزان العمليات الجارية.

ثالثا/ مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي2001/2004:برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001-2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي اولي بمبلغ 525 مليار دينار، جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة و ليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، و يبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة أساسا في مكافحة الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي والفضاء الإقليمي. وعمل البرنامج في تحقيق الأهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية[1]:

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد و الموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادارت المنتجات الفلاحية، و كذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.
- ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليون دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، و اعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات.
-كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية، وعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية.

رابعا/ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 38.5 دولار،يعتبرغير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته خصص له 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج،جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها[2]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

---

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية واثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة2001-2014تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف 12/11مارس 2013 ص 4 و5.

[2] بودخدخ كريم،اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي :بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014،اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر 2015/2014 ص 208 .

- تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا/ البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 :يندمج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج انعاش اقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة انذاك، وتواصلت الديناميكية ببرنامج تكميلي للفترة 2004-2009 ، قدرت قيمته الاجمالية بما يقارب 21214 مليار دج اي ما يعادل 286 مليار دولار للفترة 2001-2014.هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، هو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

نتائجه:

- في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشات القاعدية و تحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للسكان كمشاريع النقل، الصحة و التعليم...الخ.

- استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: يعد هذا البرنامج تكملة للبرامج التنومية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم انشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016،حيث نالت فيه المنشأت القاعدية الاقتصادية والادارية الحصة الاكبر.

الجدول:(3-2) يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى غاية 2022:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو الاقتصادي	-1.00	-1.20	-1.80	-2.10	-0.90	3.90	4.30
السنوات	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
معدل النمو الاقتصادي	1.10	5.10	3.20	3.80	2.60	4.70	6.90
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل النمو الاقتصادي	5.20	5.10	2.00	3.00	2.40	2.10	3.00
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل النمو الاقتصادي	2.89	3.37	2.76	3.78	3.76	3.20	1.30

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سبقذكره، ص22.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	/
معدل النمو الاقتصادي	1.20	1.00	-5.10	3.50	3.40	/	/

المنحنى رقم: (2-2)يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

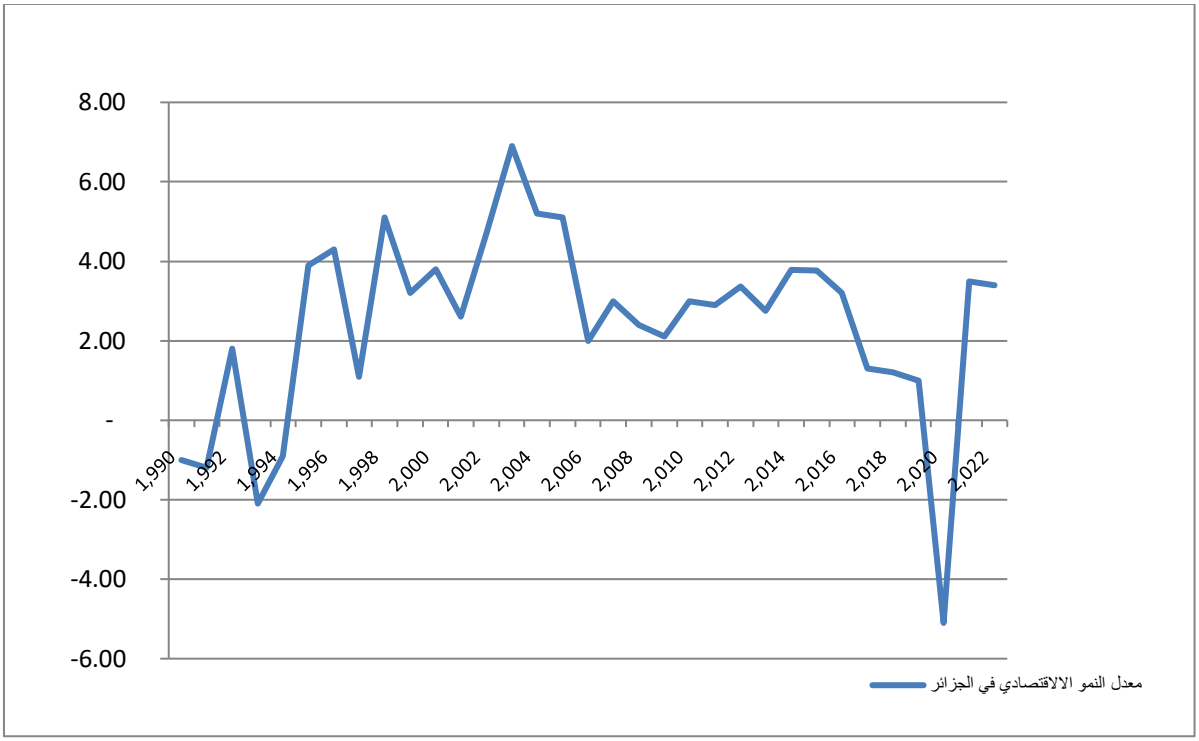

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات جدول معدل النمو الاقتصادي.

يتضح من خلال الجدول ان معدل النمو الاقتصادي تميز بالضعف في بداية التسعينات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة 1990 الى 1994 وذلك راجع الى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار اسعار النفط وتفاقم ازمة المديونية الخارجية، وفي بداية الفترة 1995 بدات معدلات النمو تشهد تطورا وتحسنا وسجلت معدلات موجبة حيث بلغ معدل النمو سنة 1995 3.90 ليرتفع بعدها الى اعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2003 بمعدل 6.90 وذلك لسبب الطفرة التي اصابت اسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج، تميزت معدلات النمو بعد هذه الفترة بالانخفاض نتيجة تراجع حصة الجزائر في السوق العالمية وظهور منافسين اخرين، وفي سنة 2020 سجل معدل النمو معدلات سالبة بلغت 5.10- بسبب ازمة كورونا.ليبلغ بعدها معدل النمو في سنة 2022 نسبة 3.40.

المبحث الثاني: دراسة الاقتصاد القياسي

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي أهدافه ومنهجية البحث فيه:

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة في الأساليب الكمية لتحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي ومدى اختلافه عن بقية علوم المعرفة مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

أولا. مفهوم الاقتصاد القياسي: قبل التطرق إلى تعريف الاقتصاد القياسي ارتأينا إعطاء ولو بصورة مختصرة نبذة تاريخية حول الاقتصاد القياسي.

1.نبذة تاريخية: إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي *Society Econometric* سنة 1930 [1]، ومن ثم إصدار المجلة الدورية *Econometrica* سنة 1930، حيث نشر محرر هذه المجلة رانجر فريش *Ranger Frisch* مقالاً حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي[2]، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي.

لقد جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية أهمها محاولات الاقتصادي باريتو(*V.Pareto*1848-1923) في توزيع الدخول في ضوء البيانات الدولية كذلك آرنست أنجل*Ernest Engel* في إيجاد العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل بيانات ميزانية الأسرة في1821، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك محاولة للاقتصادي" هنري مورا" *H. L. Moora* في تحديده لقيم عددية لبعض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وقد طور كل من كوب دوكلاس معادلتهما المشهورة عام1928 والتي عرفت باسم دالة الإنتاج لكوب دوكلاس *Cobb- Douglas*، وبعد الثلاثينيات بدأ الاقتصاديون في تقدير العلاقات الاقتصادية التي تتكون من مجموعة من المتغيرات بدلا من متغيرين مثل أعمال آيرفنج فيرشر *Irving* (1947-1967 *Firsher*) في تحديده لأثر المتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود. وبدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبروفيسور *J. Johinston*، وبعده كتاب النظرية القياسية للبروفيسور كوستيانس، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

2.تعريف الاقتصاد القياسي: إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزأين، أي *Economic* اقتصادي، و*Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفسور *Osker Lang* بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio- Metrics* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علمًا مستقلا بحد ذاته[3]. كذلك ترى كوتسييانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده آوتس وكيلنجين *Oates et H. Kelejian* بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي[4].

أما *J. Johinston* فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلمات *a,b* وغيرها للنموذج الاقتصادي، ويحدده ساموبلسون *Samuelson* بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعيناً بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويجده ثايل *H. Thiel* بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية، أما البروفيسور لانج *Lang* عرفه بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية.

كما عرفه الباحث *A. S. Gldberge* أن القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية[5].

---

[1] تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص2 .

[2] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان،2006 ، ص21 .

[3] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص22 .

[4] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص23 .

[5] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: مرجع سبق ذكره ، ص24 .

نلاحظ مما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا. أهداف الاقتصاد القياسي: لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

1.الاختبار للنظرية الاقتصادية: وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع[1].

2.اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساهم الاقتصاد القياسي في رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[2].

3.التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية: يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا[3]، هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

ثالثا. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي: يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية، أي بمعنى أخر أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

1.**مرحلة تعيين النموذج:** تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[4]، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع). بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y=f(x_1\ x_2\ \dots x_n)$، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير. من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيق (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية[5]

- ✓ إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها(العوامل المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا.
- ✓ التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- ✓ جمع المعومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- ✓ التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا، عن طريق إسقاط أزواج

---

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: مرجع سبق ذكره، ص28 .

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار الا يزوري، عمان، الأردن، 2007 ، ص20 .

[3] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: المرجع نفسه، ص29 .

[4] حسين علي بخيت وسحر فتح الله : المرجع نفسه ،ص21 .

[5] علي مكيد : الاقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص 12-13.

المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[1].

- ✓ اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.
- ✓ بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي u، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

2.**مرحلة تقدير معلمات النموذج:** في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج. وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

- **تجميع البيانات:** يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية(سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء[2].
- **اختيار طريقة القياس المناسبة:** تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد[3]:
  - طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة .
  - طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
  - طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

3.مرحلة تقييم المقدرات: بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم[4]:

- معايير اقتصادية.
- معايير إحصائية.
- معايير قياسية.

- ✓ **المعايير الاقتصادية:** تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.
- ✓ **المعايير الإحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.
- ✓ **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية

---

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون:مرجع سبق ذكره، ص33 .

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002ص 23.

[3] حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية" ، رسالة دكتوراه دولة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص217 .

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية:الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2005،ص44 .

نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

إزداد في الآونة الأخيرة اهتمام الاقتصاديين بالأساليب الكمية واستخدامها لدراسة العلاقات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وذلك لما تمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة تعد كأرضية لاتخاذ القرارات الملائمة، وذلك باستخدام منهجية حديثة تسمى بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتي تسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير (العلاقة السببية) عن الأجل الطويل(مؤشر المرونات). حيث يدمج نموذج (ARDL) بين الانحدار الذاتي(AR) والفجوات الزمنية المتباطئة(DL)، التي طورها **باسيران** عام (2001)، ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب درجة تكامل متساوية للمتغيرات، كما أن **طريقة باسيران** تتمتع بخصائص أفضل في حالة استخدام السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى في اختبار التكامل المشترك.

أولا. مميزات منهجية ARDL: إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية الم ا رد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) لصاحبيه،Pesaran and Shin والذي يقدم جملة من المزايا مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في[1]:

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة0 أي (0)i او الرتبة1 أي I(1) أو في حالة الخليط بينهما،" نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي I(2).
- ✓ يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير حيثp هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل (AIC) Akaike Info Criterion (HQC) Hannan-Quinnأو (SIC) Schwarz Info Criterion.
- ✓ علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج)ARDL(التمييز بين المتغيرات التابع ولمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تط أ ر بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة .والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة[2].

ثانيا. خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL: في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابعy بسبب التغيرات في المتغير التوضيحيx تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج هذا، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Models Lag في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

---

[1] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان- الجزائر 2014 .-، ص 254 .

[2] MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN.

$$Yt = a0Xt + a1Xt-1 + a2Xt-2 + \ldots\ldots + apXt-p + \mu t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Yt يعتمد على القيم السابقة (Y)ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي:$AR(p)$ $Autoregressive\ Model$:

$$Yt = \beta 1Yt-1 + \beta 2Yt-2 + \cdots \ldots \ldots . + \beta pYt-p + \varepsilon t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات ا داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية .في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجودk من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_{t-1} + a_1 X_{t-1} + a2Xt-2 + \cdots + apXt-q + \varepsilon t$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمنية الموزع "Autoregressive-Distributed Lag" (ARDL) حيث:

εt: حد الخطأ العشوائي- التشويش الأبيض-، والنموذج هو انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Yt هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع. كما أنβ_0 : يمثل الحد الثابت، p : رتبة المتغير التابعY عدد فترات الإبطاء للمتغيرXt(t: متغير الزمن(الاتجاه الزمني) ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL(p,q) وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM)[1].

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q1, q2,\ldots, qk)$ مكون من متغير تابع Yوعد k من المتغيرات التفسيرية , ... $X1,X2$ على الشكل التالي[2]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث أن:

a_0: الحد الثابت، Δ: الفروق من الدرجة الأولى، K:عدد المتغيرات، m.فترة إبطاء،Y: المتغير التابع،εt : حد الخطأ العشوائي.

حيث تمثل □1,□2 معاملات العلاقة طويلة الأجل وتمثل□□,□ معاملات العلاقة قصيرة الأجل ،فيما يمثل□ الفرق الأولى لمتغيرات بينما يمثل m,n فترات الإبطاء الزمني (ليس من الضروري من الضروري ان تكون فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه m (n□□). ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

- H_1: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات وهي[3]:

---

[1] على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان :تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ardl مجلة العلوم الاقتصادية، العدد34 المجلد التاسع، جامعة بغداد،2013، ص ص 183-188.

[2] عابد بن عابد العبدلي :محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح ، للاقتصاد الإسلامي، جامعة أزهر العدد32،2007 ، ص29

[3] Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013

- ✓ التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية(2)I فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL.
- ✓ صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد،(Unrestricted Error Correction (UECM والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
- ✓ في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
- ✓ التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- ✓ التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- ✓ اختبار الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة6، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل" مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM).

استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات، ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث[1]:

1. يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Model Vector Unresyricted Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار(Hannan and Quinn (HQ,1979 معيار (AIC 1973) Akaike، معيار Schwarz(SC,1978) معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).
2. يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS)،(ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائيةt الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.
3. يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald|حصائية اختبارF)
4. أما الإجراء الربع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائيةF المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائيةF الحرجة(الجدولية) المناظرة المحسوبة في2001 Pesaran نظرا لأن اختبارF له توزيع غير معياريي، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية(أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أيI(0) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، حيث:

- ✓ إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

[1] مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر،27 و 28 .نوفمبر 2007 ، ص:18 -20

- ✓ أما إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- ✓ إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبةI(1) أيI(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائيةF المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أيI(0) فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائيةF المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثالث:بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر.

إلى جانب مؤشر التنويع الاقتصادي سنعتمد في دراستنا على متغيرات نموذج لوكس الذي يدخل ضمن النماذج الداخلية التي تتمثل في العمالة،إجمالي تراكم رأس المال الثابت،رأس المال البشري.

المطلب الأول:اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة

أولا/ تعريف الاستقرارية: إن أي إجراء معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة، وكون الكثير من السلاسل الزمنية المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الكلية تتصف بعدم الاستقرارية، يتم البدء بدراسة استقرارية السلسلة، وذلك من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية (وجود جذر وحدوي أو مركبة الاتجاه) وذلك بالاعتماد على اختبار معين حيث هناك العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية ومن أهمها ديكي فولر.

يقترح ديكي فولر فرضية العدم التالية:

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني انه مستقر ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج 1،2،3 باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $y_\tau = \lambda y_{\tau-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $y_{t=\lambda y_{t-1}} + c + \varepsilon_\tau$

النموذج الثالث: $y_{t=\quad_{t-1}} + c + b_t + \varepsilon_t$

هذا الاختبار صالح في حالة AR(1) فقط.

2- اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط فان النموذج عبارة عن صدمات عشوائية افتراضيا، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فان اختبار ديكي فولر الصاعد المطور عمل على إدراج هذه الفرضية، إن هذا الاختبار يرتكز على الفرضية

وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

إن اختبار ADF يحمل نفس الخصائص DF بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية

ثانيا/ اختبار استقرارية المتغيرات: تطبيق اختبار الاستقرارية على المتغيرات: بعد اجراء الاختبارات على التغيرات تم تلخيصها كالتالي:

1.اختبار استقرارية المؤشر المركب CI: نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول: (4-2) يوضح لنا نتائج اختبار استقرارية المؤشر المركب.

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	1.25	0.08	بما أن القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية وننتقل إلى النموذج الثاني، نلاحظ أنprobاكبر من 0.05 يدل على عدم وجود اتجاه عام
النموذج 2	الثابت c=0	1.97	3.10	0.03	بما أن القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية نرفض الفرضية الصفري ونبقى في نفس النموذج نجد prob اقل من 0.05 ومنه السلسلة مستقرة

2. **اختبار استقرارية إجمالي تراكم رأس المال الثابت ca**: الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار

الجدول: (5-2) يمثل لنا اختبار استقرارية رأس المال الثابت.

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	1.25	0.08	بما أن القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية وننتقل إلى النموذج الثاني، نلاحظ أن prob اكبر من 0.05 يدل على عدم وجود اتجاه عام
النموذج 2	الثابت c=0	1.97	3.10	0.03	بما أن القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية نرفض الفرضية الصفري ونبقى في نفس النموذج نجد prob اقل من 0.05 ومنه السلسلة مستقرة
النموذج 1	جذر الوحدة	/	/	0.9	بما أن prob اكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية اذن السلسلة غير مستقرة من نوع ds

بما أن السلسلة غير مستقرة من نوع ds ننتقل إلى اختبار استقرارية السلسلة وذلك بعد إجراء طريقة الفروق من الدرجة الأولى نحصل على النتائج التالية:

الجدول: (6-2) يبين لنا نتائج استقرارية رأس المال الثابت بعد إجراء الفرق الأول

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	1.76	0.01	بما ان القيمة المحسومة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية،وننتقل الى النموذج 2، بما ان prob اقل من0.05 نرفض الفرضية الصفرية وجود اتجاه عام
النموذج2	الثابت c=0	1.97	0.91	0.01	بما ان القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية،وننتقل الى النموذج

					prob،1 اقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها ان الثابت غير معنوي
النموذج 1	جذر الوحدة	/	/	0.001	بما ان prob اقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية اي السلسلة مستقرة

السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

3. اختبار استقرارية رأس المال البشريht: نتائج الاختبار في الجدول الموالي

الجدول: (7-2) يبين لنا استقرارية رأس المال البشري

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	3.08	0.15	بما ان القيمة المحسومة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية،وننتقل الى النموذج 2، بما ان prob اكبر من 0.05 عدم وجود اتجاه عام
النموذج2	الثابت c=0	1.97	0.97	0.95	بما ان القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية، وننتقل الى النموذج prob،1 اكبر من 0.05 يعني ان الثابت معنوي
النموذج 1	جذر الوحدة	/	/	0.99	بما ان prob اكبر من 0.05 ،اذن السلسلة غير مستقرة من نوع ds

بما أن السلسلة الأصلية غير مستقرة من نوع ds ننتقل إلى اختبار استقرارية السلسلة وذلك بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى نحصل على النتائج التالية:

الجدول: (8-2) يبين لنا نتائج استقرارية رأس المال البشري بعد إجراء الفرق الأول

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	0.59	0.001	بما ان القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية وننتقل الى النموذج 2، probاقل من 0.05 وجود اتجاه عام .

النموذج2	الثابت c=0	1.97	2.88	0.000	بما ان القيمة المحسوبة اكبر من المجدولة نرفض ونبقى في نفس النموذج prob اقل من 0.05 ومنه السلسلة مستقرة

ومنه السلسلة مستقرة بعد اجراء الفرق الاول عند النموذج 2.

5. **اختبار استقرارية نمو الناتج المحلي الإجماليPIB:** الجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار

الجدول:(2-9) يبين لنا نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج 3	الاتجاه العام b=0	3.25	1.21	0.07	بما ان القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية وننتقل الى النموذج 2،prob اكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية اي عدم وجود اتجاه عام .
النموذج2	الثابت c=0	1.97	2.67	0.03	بما ان القيمة المحسوبة اكبر من المجدولة نرفض ونبقى في نفس النموذجprob اقل من 0.05 ومنه السلسلة مستقرة

ومنه السلسلة الأصلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرة .

5. **اختبار استقرارية العمالةMd**: النتائج يبرزها الجدول التالي

الجدول: (2-10) يبين لنا نتائج اختبار استقرارية العمالة

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	Prob	القرار
النموذج3	/	3.25	3.56	0.04	بما ان القيمة المحسوبةاكبر من الجدولية نرفض الفرضية الصفرية ونبقى في نفس النموذج ، prob اقل من 0.05 سلسلة غير مستقرة من نوع .ts

وجدنا سلسلة العمالة غير مستقرة من نوع ts سنطبق طريقة المربعات الصغرى بنزع الاتجاه العام من السلسلة الأصلية واختبار السلسلة الجديدة والنتائج في الجدول التالي:

الجدول: (2-11) يبين لنا نتائج اختبار استقرارية العمالة بعد اجراء طريقة المربعات الصغرى .

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	prob	القرار
النموذج3	الاتجاه العامb=0	3.25	-0.78	0.08	بما أن القيمة المحسوبة اقل من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية وننتقل إلى النموذج2،prob اكبر من 0.05 وبالتالي عدم

					وجود اتجاه عام.
النموذج2	الثابت c=0	1.97	3.62	0.01	بما أن القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية نرفض الفرضية الصفرية أي السلسلة مستقرة .

السلسلة مستقرة بعد نزع مركبة الاتجاه العام عند النموذج 2.

بعد دراسة استقرارية متغيرات الدراسة وجدنا أن سلسلتي نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنويع المركب استقرتا بعد اخذ الفرق الأول في حين سلسلتي إجمالي تراكم رأس المال الثابت وتراكم رأس المال البشري استقرتا في المستوى أما سلسلة العمالة بعد إجراء طريقة المربعات الصغرى .

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة: بعد دراسة الاستقرارية تبين لنا أن السلاسل ليست مستقرة عند نفس الدرجة بعضها مستقر في المستوى والبعض الأخر عن الفرق الأول.

أولا/ تحديد فترات أو فجوات التباطئ الزمني: من اجل تحديد درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير التالية :

- ✓ معيار معامل التحديد المصحح
- ✓ معيار المعلومات ل AKAJKE
- ✓ معيار المعلومات ل SCHWARZ
- ✓ معيار المعلومات ل HQIC

هذه المعايير أعطت النتائج التالية:

الجدول: (12-2) اختبار تحديد فترات او فجوات التباطئ الزمني.

Moel selection criteria table

Dépendent variable: PIB

Date : 05/21/18 TIME :17.27

Sample :1990 2015

Included observations :25

Model	Logl	AIC*	BIC	HQ	ADJ.R-Sq	specification
5	-38.524568	3.801965	4.240761	3.923669	0.570393	ARDL(1.1.0.1.1
1	-38.518525	3.881482	4.369032	4.01670	0.541975	ARDL(1.1.1.1.1)
6	-40.970820	3.917666	4.307706	4.025846	0.508262	ARDL(1.1.0.1.0)
8	-42.699166	3.975933	4.317219	4.070591	0.466716	ARDL(1.1.0.0.0)
2	-40.821458	3.985717	4.424512	4.107420	0.483735	ARDL(1.1.1.1.0)
7	-42.1877001	4.014960	4.405000	4.123141	0.458014	ARDL(1.1.0.01)
4	-42.273979	4.021918	4.411959	4.130099	0.454230	ARDL(1.1.1.0.0)

3	-41.821465	4.065717	4.504513	4.187420	0.440736	ARDL(1.1.1.0.1)
13	-46.416829	4.353346	4.743387	4.461527	0.239766	ARDL(1.00.1.1)
16	-48.958473	4.396678	4.689208	4.477813	0.166418	ARDL(1.0.0.0.0)
9	-46.056356	4.404508	4.843304	4526212	0.215213	ARDL(1.0.1.1.1)
14	-48.223675	4.417894	4.759179	4.512552	0.170341	ARDL(1.1.0.1.0)
15	-48.354025	4.769607	4.522980	4.428322	0.161644	ARDL(1.0.0.0.1)
12	-48.951644	4.476131	4.817417	4.570790	0.120589	ARDL(1.0.1.0.0)
1	-48.130571	4.490446	4.880486	4.598626	0.128056	ARDL(1.0.1.1.0)
11	-48.337177	1.506974	4.897014	4.615155	0.113524	ARDL(1.0.1.0.1)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المعايير المشار إليها سابقا بينت أن النموذج رقم 5(نموذج ARDL(1.1.0.1.1 هو النموذج المناسب للبيانات،حيث اخذ اكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح واقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير .

ثانيا/ اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي: الاختبار التالي يكشف لنا عن مشكلة الارتباط التسلسلي بين المتغيرات، في حالة ما إذا كانت F،اكبر من 0.05 والعكس في حالة ان تكون اصغر من 0.05

الجدول:(13-2) اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

Breusch-Godfrey serial correelation LM Test

F-Statistic	8.023763	prob.F(2.14)	0.0048
Obs*R-Squared	13.35179	prob.chi-square(2)	0.0013

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار اصغر من 0.05 مما يعني رفض انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية،وقبول الفرضية البديلة أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثالثا/ **اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:** لاختبار تكامل مشترك بين المتغيرين سنستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test والذي يعتمد على إحصائية فيشو التي تم مقارنتها مع القيم الجدولية ل pesaran، حيث إذا كانت F اكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج نقول بان هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع نمو الناتج المحلي الإجمالي وبقية المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر التنويع المركب، العمالة، إجمالي تراكم رأس المال الثابت، رأس المال البشري، نتائج هذا الاختبار مبينة في **الجدول رقم: (14-2) يمثل استقرارية النموذج stability test**

ARDL Bounds Test

Date :05/21/18 Time 18.28

Sample :1991 2015

Included observations :25

Null Hypothesis :No long-run relationships exist

Test statistic	value	k
F-statistic	6.757307	4

Critical value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات .Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة 6.75 اكبر من الحد الأعلى للاختبار 1Bound عند جميع المستويات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

رابعا/ تقدير معلمات النموذج: يقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ(علاقة قصيرة الأجل)، ويشترط أن تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (15-2) اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

ARDL Cointegrating and long Run Form

Dependent variable :PIB

Selected Model :ARDL(1.1.0.1.1)

Date :05/21/18 Time :18.50

Sample :1990 2015

Included observations :25

Cointegrating Form

Variable	coefficient	std.Error	t-statistic	prob
D(CI)	9.996821	5.985234	1.670247	0.1143
D(CA)	-0028743	0.107523	-0.267321	0.7926
D(HT)	-0.000012	0.000360	-0.032660	0.9743
D(MD)	-0.000001	0.000002	-0.506583	0.6194
Cointeq(-1)	-0.866752	0.200898	-4.314391	0.0005

Cointeq= PIB-(-12.4312*CI-0.0332*CA-0.0009*HT+0.0000*MD-14.0278)

Long Run coefficients

Variable	Coefficant	std.Error	t-statistic	prob
CI	-12.43118	7.982083	-1.557386	0.1389
CA	-0.033162	0.119426	-0.277678	0.7848
HT	-0.000925	0.000476	-1.941845	0.0700
MD	0.000004	0.000001	2.732669	0.0148
C	-14.02779	8.766486	-1.600161	0.1291

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الشرط محقق حيث تبين لنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب 0.866752- و0.0005 اقل من 0.05 أي معنوي وبالتالي الشرط محقق.

نقول أن 86.67 %يمثل أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل والذي يهمنا من هذه النتائج هو المعادلة طويلة الأجل والتي تأخذ الشكل التالي:

Y=-12.4312*CI-0.0332*CA-0.0009*HT+0.0000*MD-14.0287

- ✓ معامل مؤشر التنويع سالب ونعلم انه كلما نقصت قيمة المؤشر المركب زادت درجة التنويع وبالتالي علاقة طردية بين المؤشر والناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ العلاقة بين إجمالي تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي عكسية
- ✓ العلاقة بين رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي عكسية .
- ✓ العلاقة بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي طردية.

سادسا/اختبار ثبات تباين الأخطاء أو البواقي ARCH:

الجدول (16-2) يمثل تباين البواقي TEST ARCH

Heteroskedasticity Test ARCH

F-Statistic	1.156316	prob.F(1.22)
OBS*R-Squared	1.198445	prob.chi-square(1)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار اكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

من خلال إجراء الاختبارات توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ من خلال دراسة الاستقرارية لكل من المتغيرات تبين أن بعض سلاسل المتغيرات غير مستقرة عبر الزمن في مستواها مثل (CA)(HT)(MD) وذلك لوجود مركبة الاتجاه العام، وهذا طبيعي نظرا للتقلبات في الاقتصاد تبعا لتذبذبات في أسعار البترول، ولكن بعد إجراء الفروقات الأولى نجدها تستقر عند الدرجة الأولى.
- ✓ توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من الناحية الإحصائية استنادا إلى حصة الاختبارات التي تلت عملية التقدير بإتباع منهجية ARDL.
- ✓ وجود تكامل بين المتغيرات ما يعني ارتباطهم بعلاقة توازنية طويلة الأجل.

- ✓ تظهر نتائج تقدير النموذج ان العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي عكسية في الأجل الطويل، لان كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاض في درجة التنويع
الاقتصادي وانخفاض التنويع ينعكس سلبا على معدلات النمو وبذلك تكون العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي طردية، ولكنها ضعيفة وذلك راجع لعدم تفعيل القطاعات المختلفة وتشابكها في ما بينها للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ العلاقة بين إجمالي تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي عكسية.
- ✓ العلاقة بين رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي عكسية.
- ✓ العلاقة بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي طردية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لواقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)، وبالاعتماد على البيانات الإحصائية وباستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذج ARDL وبعد ذلك تم بناء النماذج القياسية ومعالجتها باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وحتى قياسية ليتم ربطها بواقع الاقتصاد الجزائري .انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وجدنا بان التنويع الاقتصادي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة من خلال سياسات تنموية مختلفة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك دون تحسين بنية الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات النمو ،وبالتالي يستوجب عل الجزائر التوجه إلي سياسة التنويع.

حاولنا من حلال هذه الدراسة تقييم اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وحتى يتم إدراك هذا التأثير تم تقسيم البحث إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي من خلال تعريفه ومعرفة مؤشراته وتحديد مستوياته، وكذلك تعرضنا للإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال مفهومه ومحدداته ونماذجه وفي نهاية الفصل الأول حاولنا تحديد العلاقة وذلك عن طريق ذكر بعض السياسات التنموية للتنويع الاقتصادي التي تقود إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

النتائج: النتائج النظرية

- ✓ تكمن أهمية التنويع والنمو في أنهما أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة وذلك لسببين: أولهما، تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل.
- ✓ يرتبط استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط،إذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ✓ تكون قيمة مؤشر التنويع محصورة بين 0 و1 كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع والعكس صحيح .
- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد ولهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي.
- ✓ الاعتماد المفرط لبعض الدول على النفط خاصة الدول العربية ومن بينها الجزائر.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية وغير النفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي، من خلال انتهاج آليات تختلف من بلد لأخر ومن انجح التجارب التجربة النرويجية وتجربة المملكة العربية السعودية.

النتائج التطبيقية: من خلال المحاولة التي قمنا بها في مجال قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ من خلال مؤشر هيرفندال- هيرشمان الذي قمنا من خلاله بقياس درجة التنويع،تحصلنا على درجات متفاوتة تدل على ضعف التنويع في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي لن يتحقق التنويع إلا بإجراء تغيرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد، توجيه العوائد النفطية إلى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى ويتطابق مع الدراسة السابقة لمحمد كريم قروف.
- ✓ لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى، وذلك لاستمرارها في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد أساسي للدخل الوطني، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ إن العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي عكسية في الأجل الطويل لان كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاضا في درجة التنويع الاقتصادي وانخفاض التنويع ينعكس سلبا على معدلات النمو وبذلك تكون العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي طردية، ولكنها ضعيفة وذلك راجع لعدم تفعيل القطاعات المختلفة وتشابكها في ما بينها للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

اقتراحات الدراسة:على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نفرض التوصيات التالية:

- ✓ تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي،من اجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع اقتصادي.
- ✓ فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ على مسؤولي السياسة الاقتصادية ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني،وذلك بتشجيع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية ،وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات.
- ✓ الابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط، باعتباره مورد ناضب يتخلله عدم الاستقرار في أسعاره.
- ✓ وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقضيها كل قطاع.

أفاق البحث: وفي الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع،وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- ✓ بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية.
- ✓ أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات.

برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1.إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012، الأردن، 2011، ص ص 108،107.

2.حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص134-135.

3.سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2014، ص79-80.

4.علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى 2010، الأردن،2009 ص44.

5.مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)، دار وائل للنشر،الطبعة الاولى2007، الأردن، 2007.

ب. البحوث العلمية

1.احمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2014-2015 ص197.

2.زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر2013-2014 ص(42-43).

3.حداشي حكيم، اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر 2013-2014 ص56.

4.معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2014/2015،ص124.

5.بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2008-2009،ص48.

6.بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014-2015،ص55.

7.طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2013/2014، ص 99.

8.عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر 2015-2016.

ج. المجلات

1.محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد9، العدد2 ،2016، ص638.

2.سليم العمراوي، يحيى سعيدي، مساهمة الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول المصدرة للمحروقات تحليل وقياس حالة الاقتصاد الجزائري سنة (2000-2015) مجلة دراسات، عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد61، ديسمبر 2017،ص 121.

3.إكرام حجاب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد01، جامعة تيبازة،2020 ،ص232.

4.بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 332.

5.احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر2015، ص6.

6.خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد1 جامعة حلوان، مصر،2018،ص77.

7.ممدوح عرض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير نفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد18، العدد2، الكويت،2011 ،ص211.

8.باهي موسى وروابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر2016، الجزائر ص 143.

9.دليلة طالب، قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،العدد9،2015/4،ص142.

د. ملتقيات

1.عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 3/2نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسييرالجزائرص3.

2.نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ،جامعة اكلي محند، أيام 30/29نوفمبر2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الجزائر ص7.

3.مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط جامعة 8 ماي 25،1945/ 26افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،ص4.

4.مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،ص3.

5.لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8 ماي 1945 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،ص4.

6.محبوب بن حمودة، عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الجزائر3/2نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر .

7.ناجي بن حسين، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد– قراءة في التجربة النرويجية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25و 26افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر، ص142.

8.وعراب علي وفقير سامية، القطاعات الاقتصادية المرافقة لقطاع المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني:حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة اكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر

9.صبايحي نوال ونايلي دواودة إيمان، السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية – حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند،30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

10.حمادي خديجة ونوارة إيمان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسة حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني:حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

11.زوقاغ جمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان تحديات الجزائر نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة محند30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

12.ايت عكاش سمير ومعمري نارجس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند،30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

13.باهي موسى وشعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة لعنة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط – عرض تجارب رائدة، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8ماي 1945، يومي25و26افريل، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،ص15.

14.بوزرب خير الدين وعريس عمار، تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر.

15.عمري عائشة وكروش محمد أمين، دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة الأعمال الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند 30/29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

16.بن ناصر أمال وبورصاص وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 25،26/1945 افريل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،الجزائر.

17.قعيد لطيفة وقويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس: حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر، 3/2نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

ه. المواقع الالكترونية

1.حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، شبكة نبأ للمعلوماتية على الموقع
http: //anaabaa.org/arabic/authorsarticles/7989، تاريخ الاطلاع 2018/03/23، ص3.

2.جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة اللوكة، على الموقع www.akukah.net تاريخ الاطلاع:2018/04/01.

المراجع باللغة الأجنبية

Anar ahmadov « political déterminants of economic diversification in Natural Resource-rich developing contries, oxfords ,UK, May,2012, page02

قائمة

الملاحق

الجدول: (12-2) اختبار تحديد فترات او فجوات التباطئ الزمني

Model selection criteria table

Dépendent variable: PIB

Date : 05/21/18 TIME :17.27

Sample :1990 2015

Included observations :25

Model	Logl	AIC*	BIC	HQ	ADJ.R-Sq	specification
5	-38.524568	3.801965	4.240761	3.923669	0.570393	ARDL(1.1.0.1.1
1	-38.518525	3.881482	4.369032	4.01670	0.541975	ARDL(1.1.1.1.1)
6	-40.970820	3.917666	4.307706	4.025846	0.508262	ARDL(1.1.0.1.0)
8	-42.699166	3.975933	4.317219	4.070591	0.466716	ARDL(1.1.0.0.0)
2	-40.821458	3.985717	4.424512	4.107420	0.483735	ARDL(1.1.1.1.0)
7	-42.1877001	4.014960	4.405000	4.123141	0.458014	ARDL(1.1.0.01)
4	-42.273979	4.021918	4.411959	4.130099	0.454230	ARDL(1.1.1.0.0)
3	-41.821465	4.065717	4.504513	4.187420	0.440736	ARDL(1.1.1.0.1)
13	-46.416829	4.353346	4.743387	4.461527	0.239766	ARDL(1.00.1.1)
16	-48.958473	4.396678	4.689208	4.477813	0.166418	ARDL(1.0.0.0.0)
9	-46.056356	4.404508	4.843304	4526212	0.215213	ARDL(1.0.1.1.1)
14	-48.223675	4.417894	4.759179	4.512552	0.170341	ARDL(1.1.0.1.0)
15	-48.354025	4.769607	4.522980	4.428322	0.161644	ARDL(1.0.0.0.1)
12	-48.951644	4.476131	4.817417	4.570790	0.120589	ARDL(1.0.1.0.0)
1	-48.130571	4.490446	4.880486	4.598626	0.128056	ARDL(1.0.1.1.0)
11	-48.337177	1.506974	4.897014	4.615155	0.113524	ARDL(1.0.1.0.1)

الجدول:(13-2) اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

Breusch-Godfrey serial correelation LM Test

F-Statistic	8.023763	prob.F(2.14)	0.0048
Obs*R-Squared	13.35179	prob.chi-square(2)	0.0013

الجدول التالي(14-2) يمثل استقرارية النموذج stability test.

ARDL Bounds Test

Date :05/21/18 Time 18.28

Sample :1991 2015

Included observations :25

Null Hypothesis :No long-run relationships exist

Test statistic	value	k
F-statistic	6.757307	4

Critical value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

الجدول (15-2) اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

ARDL Cointegrating and long Run Form

Dependent variable :PIB

Selected Model :ARDL(1.1.0.1.1)

Date :05/21/18 Time :18.50

Sample :1990 2015

Included observations :25

Cointegrating Form

Variable	coefficient	std.Error	t-statistic	prob
D(CI)	9.996821	5.985234	1.670247	0.1143
D(CA)	-0028743	0.107523	-0.267321	0.7926
D(HT)	-0.000012	0.000360	-0.032660	0.9743
D(MD)	-0.000001	0.000002	-0.506583	0.6194
Cointeq(-1)	-0.866752	0.200898	-4.314391	0.0005

Cointeq= PIB-(-12.4312*CI-0.0332*CA-0.0009*HT+0.0000*MD-14.0278)

Long Run coefficients

Variable	Coefficant	std.Error	t-statistic	prob
CI	-12.43118	7.982083	-1.557386	0.1389
CA	-0.033162	0.119426	-0.277678	0.7848
HT	-0.000925	0.000476	-1.941845	0.0700
MD	0.000004	0.000001	2.732669	0.0148
C	-14.02779	8.766486	-1.600161	0.1291

الجدول (16-2) يمثل تباين البواقي TEST ARCH

Heteroskedasticity Test ARCH

F-Statistic	1.156316	prob.F(1.22)
OBS*R-Squared	1.198445	prob.chi-square(1)

الملخص

الملخص.....

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)،وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي،والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في هذه الفترة ،وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله،وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية .

لخصت هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لكنها ضعيفة نتيجة استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي ،وعليه لابد من تفعيل مختلف القطاعات والتكامل في ما بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

Summary:

This study aimed to measure the impact of economic growth in Alegria during the période(1990-2022),in order to highlight the importance of the diversification strategy in achieving levels high for economic growth, and algeria as one of the contries totally dépendent in its activity on oil revenues it faces the risk of instability in light of the collapse of fuel prices in global markets during the period, the algérien economy needs to diversify its sources of income and build an economy it is based on a diversified base of economic resources.

This study summarized several results, the most important of which is the existence of a long-term relationship to the diversification effect the economic growth on the economic growth during the study period , but weak as a result of the continuation of the economy national dépendance on oil as major source of economic income, and therefore must be activated various sectors and integration among them to increase their contribution to the GDP